


Distr.: General
22 December 2020
Arabic
Original: English

## رسالة مؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد جون - بيير لكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام؛ والسيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا (باسم إندونيسيا وفييت نام) وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر (باسم النيجر وجنوب أفريقيا وتونس فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين) والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن ”تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان“ التي عقدت يوم الثلاثاء 8 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأدلى ممثل السودان أيضا ببيان.

وفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن






180121 231220 20-17604 (A)


## المرفق الأول

### بيان وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو

أشكر رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة اليوم إلى المجلس عن الحالة في السودان.

ومنذ إحاطتي الأخيرة في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8761)، أحرز السودان تقدما في عملية الانتقال الديمقراطي. فقد تم التوقيع في 3 تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق جوبا للسلام في السودان بين الحكومة الانتقالية وتحالف الجبهة الثورية السودانية وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وهو منصوص عليه في الوثيقة الدستورية في 2 تشرين الثاني/نوفمبر.

وتمدد الوثيقة الدستورية المعدلة الفترة الانتقالية إلى 39 شهرا من موعد التوقيع على اتفاق جوبا للسلام. وتوسع عضوية المجلس السيادي من 11 عضوا إلى 14 عضوا، وتنص على أن يختار الموقعون 25 في المائة من الحقائب الوزارية و 75 مقعدا من أصل 300 مقعد في المجلس التشريعي الانتقالي. كما تنص على إنشاء مجلس الشركاء للفترة الانتقالية وتعفي ممثلي الموقعين من حظر الترشح للمناصب في الانتخابات التي تلي هذه الفترة.

وقد تم الآن تأجيل تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر. وسيتعين على جميع أصحاب المصلحة السياسيين الدخول في مشاورات بناءة لكفالة إنشاء هيئة تمثيلية شاملة للجميع تجسد تنوع المشهد الاجتماعي والسياسي في السودان وتضم تمثيلا كبيرا للمرأة.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، فإن القوى السياسية تزداد تجزؤاً. وظهرت خلافات على وجه الخصوص بشأن ولاية ومهام مجلس الشركاء للفترة الانتقالية الذي أنشئ في 1 كانون الأول/ديسمبر. وأعرب أصحاب المصلحة السياسيون الرئيسيون عن قلقهم من أن هيئة المشورة والتنسيق اسمياً قد تكون مُنحت سلطات إضافية من شأنها أن تقوض صلاحيات المؤسسات الانتقالية الأخرى.

وفي حين أعرب مجلس الوزراء وقوى الحرية والتغيير عن تأييدهما في البداية، إلا أنهما رفضا لاحقا السلطة المقترحة لمجلس الشركاء وتشكيلتها الحالية، وأعربا عن أسفهما لعدم تمثيل المرأة والشباب. ودعا مجلس الوزراء أيضا إلى الإسراع في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، مشددا على سلطته الحصرية في الرقابة والمساءلة، ودوره في توجيه الفترة الانتقالية.

وآمل أن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء لكفالة عمل مؤسسات انتقالية محددة بوضوح تكون شاملة وفعالة. وأُردد أيضا دعوة الحكومة الانتقالية إلى الإسراع في تشكيل الهيئة التشريعية عملا بالوثيقة الدستورية.

واسمحوا لي أن أشير إلى أنه في حين التزمت السلطات الانتقالية بتعزيز المساواة بين الجنسين، فإن تمثيل المرأة لا يزال ناقصا في الهياكل الانتقالية. وهناك ثلاث نساء فقط من بين 18 وزيراً في مجلس الوزراء، ولم يكن لمجلس الشركاء سوى ممثلة واحدة. وأرحب بالجهود التي تبذلها المنظمات النسائية لوضع جدول أعمال مشترك في مجال تعزيز إدماج المرأة. إن المساواة في حق المرأة في المشاركة السياسية وتمثيلها في صنع القرار على جميع مستويات الانتقال جزء لا يتجزأ من عملية إرساء الديمقراطية. وأشيد بجهود الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بالإصلاحات القانونية التي تعزز المساواة بين الجنسين.

ولا تزال الحالة الاقتصـــادية المتردية تلقي بظلال قاتمة وكثيفة على جميع الجهود الســـابقة. وأدت القيود الناجمة عن فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك الإغلاق الذي دام خمســة أشــهر لمنع انتشــار المرض إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي وإلى خسارة 42 في المائة تقريباً من إيرادات الدولة.

ولم يستطع السودان أن يستفيد من تدابير تخفيف عبء الديون بسبب تأخره في تسديدها. كما أدّت زيادة الإنفاق على البرامج الصحية الطارئة إلى جانب انخفاض الإيرادات العامة إلى عجز في الميزانية يقدر بنحو 250 مليون دولار شــهريا. ويؤثر التضــخم الجامح وتقلبات أســعار الصــرف تأثيرا ســلبيا على مبالغ التمويل المتاحة لتنفيذ البرامج. وعلاوة على ذلك، ارتفع معدل التضــخم إلى 229,85 في المائة في تشــرين الأول/أكتوبر، مما أثر سلبا على عمليات وكالات الأمم المتحدة وشركائها.

وســنحتفل في 19 كانون الأول/ديســمبر، بالذكرى الســنوية الثانية للثورة في الســودان. ولا تزال المظاهرات تحدث بصورة متقطعة في جميع أنحاء البلد بسبب الأزمة الاقتصادية، مطالبة بإصلاح الحكومة ورفض التعديلات التي أدخلت على الوثيقة الدستورية. وقد شهد بعضها خسائر في الأرواح وإصابات.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تفاقم الاحتياجات الإنســـانية، التي كانت مدفوعة أيضـــاً بالفيضـانات الشـديدة والعنف القبلي والتشـريد الطويل الأمد. وفر خلال الأسـابيع الأخيرة، أكثر من 000 48 شــخص من النزاع في منطقة تيغراي في إثيوبيا ولجأوا إلى الســودان، مما شــكل ضــغطا إضــافيا على السلطات السودانية.

وفي برنامج صـــندوق النقد الدولي الذي يرصـــده موظفوه، والذي تم التوقيع عليه في شـــهر أيلول/ســـبتمبر، وافقت الحكومة الانتقالية على تنفيذ إلغاء الإعانات والاضـــطلاع بإصـــلاحات في مجال الاقتصاد الكلي، مما تسبب في مصاعب خطيرة للسكان في الأجل القصير. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم الانتعاش الاقتصـــادي في البلد من خلال تمويل برنامج التحويلات النقدية الأســاســية للدخل المعروف باسم برنامج دعم الأسرة في السودان، الذي يهدف إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي لخطة الإصلاح الاقتصادي للحكومة الانتقالية.

وأرحب مرة أخرى باعتزام الولايات المتحدة إلغاء تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب، وهو تغيير من شأنه أن ييسر حصول البلد على المساعدة المالية الدولية الحاسمة الأهمية. وأرحب أيضا بالتزام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعقد مؤتمر اقتصادي دولي في باريس في العام المقبل دعما للسودان.

وبعد عملية تخطيط شاملة شاركت فيها منظومة الأمم المتحدة، بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المســاعدة خلال الفترة الانتقالية في الســودان، في الانتشــار في الخرطوم في تشــرين الأول/أكتوبر. ويواصل الفريق الآن مشاوراته مع السلطات الانتقالية بشأن الأولويات لهذه البعثة المحددة زمنيا.

وقد أكدت الحكومة الانتقالية على ضـرورة أن يكون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المســاعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، أثر خفيف، وهي الطريقة التي تم بها تشكيل البعثة. وستركز البعثة على الأهداف الأربعة المبينة في القرار 2524 (2020): مساعدة عملية الانتقال السياسي؛ ودعم عمليات السلام؛ وتعزيز بناء الســـلام وحماية المدنيين وســـيادة القانون؛ ودعم تعبئة المســـاعدات الاقتصـــادية والإنمائية والإنسانية. وستقدم البعثة المساعي الحميدة والدعم التقني وبناء القدرات. كما أنها ستستغل عمل فريق الأمم المتحدة القطري. ومن المتوخى أن يكون مقر البعثة في الخرطوم، وأن تكون لها مكاتب ميدانية في دارفور والمنطقتين وشـرق السـودان. واسـمحوا لي أن أشـدد على أن البعثة متكاملة تماما، وأن موظفي البعثة وفريق

الأمم المتحدة القطري بصـــدد وضـــع إطار اســتراتيجي متكامل وهياكل تنســيقية لتعظيم دعم الأمم المتحدة وفعاليتها. وهدفنا هو أن تبدأ البعثة، بالتعاون مع الفريق القطري، في تنفيذ جميع الأهداف الاســـتراتيجية للبعثة بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2021.

ومع توطيد البعثة لأقدامها، نعول على الدعم المســتمر من الحكومة الانتقالية. وفي هذا الصـــدد، أحث الحكومة الانتقالية على وضـــع اتفاق مركز البعثة بالنســـبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في صيغته النهائية.

وتعمل البعثة المتكاملة أيضا بشكل وثيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تحسبا لخفضــها التدريجي. ولا تزال حماية المدنيين تشـكل مصـدر قلق، لا سـيما بالنسـبة للنسـاء والأطفال، الذين يواجهون العديد من المخاطر في المناطق التي لا تزال خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. وستكون حماية المدنيين من مسؤولية الحكومة الانتقالية، ولكن البعثة المتكاملة ستقدم الدعم والمساعدة لتهيئة بيئة توفر الحماية للفئات السكانية الضعيفة.

وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال وضـع خطة وطنية لحماية المدنيين والإعلان عن نشر قوة حماية قوامها 000 12 فرد في دارفور. وقد قطعت السلطات الوطنية والمحلية التزاما قويا بتوفير الأمن والحماية الأسـاسـيين في جميع أنحاء السـودان. وسـتدعم البعثة الحكومة الانتقالية بالمساعدة في تهيئة بيئة توفر الحماية.

وتقوم أفرقة مشـــتركة بين العملية المختلطة والبعثة المتكاملة بزيارات تقييمية، تركز على حماية المدنيين لضمان تطبيق الدروس المستفادة من العملية المختلطة واستدامتها. وستضم البعثة مستشارين في مجال حماية الأطفال ومستشارين لشؤون حماية المرأة وموظفين لشؤون حقوق الإنسان ومدربي شرطة لدعم جهود الحكومة الانتقالية.

ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الحماية الفعالة للمدنيين إلا من خلال جهود الســـودان. وســـيكون من العناصر الرئيسية في تلك الجهود تنفيذ اتفاق جوبا للسلام الذي يشكل خطوة رئيسية نحو إنهاء سنوات من النزاع في البلد ومعالجة الأسباب الجذرية وبناء السلام المستدام.

إن السودان يمر بمنعطف حرج. ويمكنه أن يمضي قدما بشكل حاسم في عملية انتقاله، ولكن هذه العملية يمكن أن تخرج عن مســـارها بســـبب التحديات العديدة التي يواجهها. ومن واجبنا جميعا أن ندعم الســـودان في جهوده الرامية إلى تحقيق الحكم الديمقراطي والازدهار الاقتصـــادي وبناء مجتمع شـــامل لجميع السودانيين.

## المرفق الثاني

### بيان وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا

أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. يتضمن التقرير الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2020/1155)، ومرفقه، المتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، معلومات مستكملة عن الحالة في دارفور. وسأركز في ملاحظاتي على التوصيات الواردة في التقرير الخاص المشترك وعلى ما نتوقعه بشأن الخطوات المقبلة والمسائل الرئيسية.

وينبغي النظر في توصيات التقرير الخاص المشترك في السياق الأوسع للتطورات السياسية الكبرى، مثل توقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان في 3 تشرين الأول/أكتوبر والخطة الوطنية الحكومية لحماية المدنيين (انظر S/2020/429، المرفق)، التي قُدمت إلى مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام. وهي تشكل أساسا متينا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور ومناطق أخرى من السودان، كما أنها تهيئ الإطار المؤسسي اللازم لأطراف اتفاق السلام كي تضطلع معا بالمسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين.

وفي هذا السياق، أجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مناقشات مستفيضة بشأن سبل المضي قدما بالنسبة للعملية المختلطة. فقد عقدنا اجتماعا لآلية التنسيق الثلاثية في الخرطوم في نهاية تشرين الأول/أكتوبر واجتمعنا مع مسؤولين حكوميين على الصعيد الوطني وعلى صعيد ولايات دارفور خلال زيارتي المشتركة مع السيد شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وترد تفاصيل تلك المناقشات في التقرير الخاص المشترك.

ويتضح من تلك المشاورات التصميم الثابت والقاطع للحكومة الانتقالية على تحمل المسؤولية عن حماية المدنيين. ونحن نرحب بذلك الالتزام ونؤيده. إن الخطة الوطنية لحماية المدنيين، التي وضعتها الحكومة الانتقالية، وثيقة شاملة يمكن أن تكون أساسا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري لوضع استراتيجية دعم تكميلية في المستقبل. وعملا بالمرسوم 360 المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الحكومة في نشر قوة لحماية المدنيين في دارفور، وهي تهدف إلى أن يتجاوز حجمها ونطاق انتشارها قوام العملية المختلطة وانتشارها. ويتماشى هذا الترتيب الأمني الجديد أيضا مع اتفاق جوبا للسلام، الذي نص على إنشاء قوة مشتركة لحفظ الأمن، تتألف من القوات الحكومية والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق من أجل حفظ الأمن وحماية المدنيين في دارفور.

شهدت دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير تصاعدا في الاشتباكات التي شملت عناصر جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وفي أعمال العنف القبلي. واستمرت أيضاً الهجمات على النازحين والمدنيين والمتظاهرين طوال العام. ويجسد ذلك الاتجاهات ذات الصلة بالهجرة الموسمية، وكذلك مشاعر القلق وعدم اليقين في أوساط أبناء دارفور بشأن عملية الانتقال الجارية على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات. وستكون الحالة في معسكرات النازحين غير المستقرة، كما هو الحال في معسكر كلمة بجنوب دارفور ومعسكر سورتوني في شمال دارفور ومعسكر الحمادية في وسط دارفور، والمناطق المحيطة بقولو في منطقة جبل مرة، مصدر قلق خاص لأن القوات الحكومية ليس لديها حتى الآن وجود مستمر هناك، بل لا يمكنها حتى الوصول إلى تلك المناطق. ونعتقد أن المؤشرات الإيجابية الصادرة مؤخرا عن جيش تحرير

السودان – فصيل عبد الواحد على احتمال مشاركته في عملية السلام يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغيير في طريقة تصرف تلك الأوساط وفي وضعها.

وفي ضوء هذه التطورات، أوصت آلية التنسيق الثلاثية بإنهاء العملية المختلطة بنهاية ولايتها الحالية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، على أن يعقب ذلك فترة ستة أشهر من الخفض التدريجي للعملية وتصفيتها. وستكون عملية الخفض التدريجي مهمة كبرى في دارفور، وأود أن أشير إلى بعض المسائل الحاسمة التي تتطلب نظر مجلس الأمن.

أولا، هناك حاجة إلى تنسيق الدعم الدولي للحكومة وأطراف اتفاق جوبا للسلام، ولا سيما قوة حماية المدنيين، في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين. ومن المقرر نشر هذه القوة في دارفور مع الخفض التدريجي لقوات العملية المختلطة. وفي هذا السياق، من المهم للغاية أن نوضح توقعات وأدوار العملية المختلطة والحكومة خلال عملية الخفض التدريجي، تمشيا مع اتفاق مركز البعثة الخاص بالعملية المختلطة.

وإذا ما قرر مجلس الأمن إنهاء ولاية العملية المختلطة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، فإن قواتنا ووحدات الشرطة المشكلة ستوقف عملياتها اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021. وستُكرس بعد ذلك وحداتنا المتبقية لحماية أفراد العملية المختلطة المتبقين ومواقع الأفرقة والأصول خلال عملية الخفض التدريجي، مع استعداد العملية للخروج. وفي حالة وقوع حادث أمني كبير أو تهديد للمدنيين في دارفور خلال تلك الفترة، فإن المسؤولية عن الرد ستقع على عاتق السلطات السودانية الانتقالية والمؤسسات ذات الصلة، حيث لن يكون في مقدور العملية المختلطة التدخل بعد 31 كانون الأول/ديسمبر إذا انتهت الولاية.

ثانيا، من المهم للغاية أن يوطد الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة المكاسب التي تحققت في بناء السلام. وتشكل مهام الاتصال في الولايات التي تمولها العملية المختلطة أداة فريدة ومبتكرة للتخطيط والبرمجة المشتركين مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستواصل العملية المختلطة دعم مهام الاتصال في الولايات وغيرها من مجالات الدعم المدني الفني لبناء السلام والتواصل مع المجتمعات المحلية ورصد حالة حقوق الإنسان ودعم الشرطة وتقديم المساعدة في مجال سيادة القانون، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة مع الشرطة السودانية حتى اليوم الأخير من ولايتها، 31 كانون الأول/ديسمبر، إذا لم تُجدد الولاية. ويجب أن نضمن أن تتمكن البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري من مساعدة الحكومة خلال فترة الخفض التدريجي في الحفاظ على دعم بناء السلام وتعزيز تدابير الحماية للحيلولة دون العودة إلى النزاع في المجتمعات المحلية الهشة.

ثالثا، هناك حاجة إلى أنشطة دعوة سياسية منسقة لدعم الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإغلاق مواقع الأفرقة بشكل منظم وآمن. وتشرك العملية المختلطة السلطات المركزية والمحلية، فضلا عن أفراد القبائل، لضمان تعاونهم خلال عملية الخفض التدريجي، وكذلك لمعالجة مطالبات ومظالم الموظفين الوطنيين السابقين التي تظهر بصورة متزايدة من خلال الاحتجاجات والمظاهرات. ويتطلب إغلاق مواقع الأفرقة عمليات كثيفة العمالة للقيام بأعمال التنظيف البيئية، والإعادة إلى الوطن والتصرف في الأصول والمعدات، بما في ذلك المعدات المملوكة للوحدات، والمعدات المملوكة للأمم المتحدة – ويجب تأمينها جميعا طوال العملية.

وتعهدت الحكومة الانتقالية بتقديم دعمها الكامل لتيسير عملية خفض تدريجي وتصفية منظمة ومأمونة، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لآلية التنسيق الثلاثية في 25 تشرين الأول/أكتوبر.

غير أن العملية تواجه، على الصـعيد المحلي، مقاومة من سـلطات الولاية والقبائل المحلية فيما يتعلق بنقل وسحب الأصول والمعدات من مواقع الأفرقة. وإذا ما جرى زيادة تسريع عملية الخفض التدريجي، فسيتعين على الحكومة أن تقدم مزيدا من الدعم الملموس على جميع المستويات لتيسير العملية، بما في ذلك تحديد المستخدمين النهائيين المدنيين الممكنين والمناسبين لمواقع الأفرقة، ووضع خطة أمنية قوية لمنع أعمال النهب وغيرها من الحوادث غير المرغوب فيها. وسيدلي وكيل الأمين العام كهاري بالمزيد بشأن هذه المسألة.

وعلى الرغم من تلك التحديات، هناك فرصة حقيقية لإنهاء النزاع المستمر منذ عقود في دارفور من خلال تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وستؤدي الثمار الفورية للسلام، ووقف إطلاق النار الدائم، ونشر قوات حفظ الأمن المشتركة إلى تغيير الديناميات الميدانية وتعزيز الجهود الحكومية الجارية لكسب ثقة القبائل المحلية. وهذا هو المجال الحاسم الذي ينبغي أن تواصل فيه الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون النظر في الأساليب المثلى للدعم، بالنقاش مع الأطراف.

وأخيرا، أود أن أكرر تقديرنا للاتحاد الأفريقي في إدارة البعثة المختلطة التي لم يسبق لها مثيل. وأود أيضا أن أثني على عمل زملائنا في العملية المختلطة. لقد كانت هناك أوقات عصيبة في تاريخ العملية المختلطة، ولكننا نعتقد أن وجود البعثة قد أدى إلى تفادي أعمال عنف واسعة النطاق في الأراضي الوعرة وبيئات العمل الصعبة التي واجهتها. وتقع على عاتق السلطات الانتقالية في السودان وأطراف اتفاق جوبا للسلام، بدعم من المجتمع الدولي، مسؤولية الحفاظ على المكاسب التي حققتها العملية المختلطة.

## المرفق الثالث

### بيان وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، أتول كهاري

إنني ممتن لهذه الفرصة المتاحة للإسهام في هذه المناقشة الهامة. وبناء على بياني وكيلي الأمين العام لكروا وديكارلو، سأركز ملاحظاتي على جوانب الدعم العملياتي للخفض التدريجي المحتمل وإنهاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومواصلة إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وبذلك، سأسلط الضوء على عدد من المسائل الرئيسية التي تستحق اهتمام المجلس.

وتعمل العملية المختلطة منذ فترة طويلة بوصفها شراكة ثلاثية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تعمل بشكل وثيق مع حكومة السودان. وسيكون ذلك التعاون مهماً أكثر من أي وقت مضى خلال القيام بالمهام التي ينطوي عليها الخفض التدريجي والإغلاق الآمنين والمنظمين للبعثة.

وفي أفضل الظروف، سيشكل الخفض التدريجي وإغلاق واحدة من أكبر العمليات التي جرى الاضطلاع بها على الإطلاق تحت رعاية الأمم المتحدة مهمة كبيرة. ولا تزال العملية المختلطة تنشر ما يزيد على 000 6 فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، معظمهم في إطار 22 وحدة. ويتضمن الموظفون المدنيون المتبقون الذين يزيد عددهم عن 500 1 موظف مدني، نحو 700 موظف دولي. وهم موزعون معاً في قاعدة اللوجستيات والعمليات في الفاشر، ومقر قيادة البعثة في زالنجي، و 13 موقعاً للأفرقة في دارفور، وكذلك في الخرطوم وبورتسودان. وتمثل 22 وحدة قيمة لا تقدر بثمن من حيث المعدات التي تنشرها البلدان المساهمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك أكثر من 000 10 من أصول البعثة بالإضافة إلى المخزونات. ومن الواضح أن الخفض التدريجي المنظم والآمن لأفراد بعثة بهذا الحجم هو جهد لن يستغرق أقل من ستة أشهر، تليه فترة من 9 إلى 12 شهرا للتصرف في الأصول وتصفيتها، مع التعاون الكامل المستمر من جانب حكومة السودان والسلطات المحلية.

وسيشكل وضع جدول زمني مضغوط والتحديات اللوجستية الكامنة في إغلاق مختلف مواقع الأفرقة، وإعادة الأفراد النظاميين ومعداتهم إلى أوطانهم، وإنهاء خدمة أو إعادة تكليف الموظفين المتبقين والتصرف على النحو المناسب في أصول البعثة مهمة هائلة. وكما يعلم المجلس، فإن دارفور منطقة غير ساحلية، وتعتمد البعثة على مدرج واحد متوسط الحجم لدعم التحركات الاستراتيجية للمسافرين. وعلاوة على ذلك، سيصبح نقل المعدات والمخزونات عبر مسافات شاسعة، سواء داخل دارفور أو من دارفور إلى بورتسودان، أمرا بالغ الأهمية لنجاح عملية الخفض التدريجي.

وتعتمد البعثة حاليا على حماية القوة التي توفرها الوحدات بوصفها العمود الفقري لترتيباتها الأمنية. وفي حالة إجراء خفض تدريجي، فإن العملية المختلطة ستعتمد بالتالي بشكل متزايد على حكومة السودان لتوفير الأمن لموظفي البعثة وأصولها. كما تظهر التجارب السابقة في مجال الخفض التدريجي للعملية المختلطة أيضا الحاجة إلى توفير الأمن على النحو المناسب من جانب حكومة السودان.

وإدراكا من مجلس الأمن لهذه الضرورات، فإنه قد يرغب في النظر في خيارات للحفاظ على قدرة محدودة لوحدة حراسة تركز جهودها داخليا خلال عملية الخفض التدريجي. وقد يكون ذلك مهماً بشكل خاص نظراً لحاجة قوات الأمن السودانية إلى التركيز على حماية المدنيين.

وبالإضـــافة إلى ذلك، نحن ملتزمون بالمتطلبات التنظيمية لحكومة الســـودان بموجب اتفاق مركز البعثة، حيثما ينطبق ذلك، ولكن الموافقات المنسقة والمستجيبة ستكون على نفس القدر من الأهمية. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى ضـــمان اســتعادة الحالة البيئية في كل موقع من مواقعنا. وعلاوة على ذلك، لا يزال من الضـــروري منح، تأشـيرات دخول الموظفين الذين لهم أهمية حاســمة في عملية الخفض التدريجي، إلى جانب قدر من الزيادة الإضافية في القدرات.

وتزيد التحديات المقبلة من المخاطر الاســـتراتيجية لاســـتغراق الخفض التدريجي والإغلاق فترة طويلة. وعقب اجتماع آلية التنسيق الثلاثية في تشرين الأول/أكتوبر، اشـتركت إدارتي والبعثة في اسـتعراض واســـتكمال خطة الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإغلاقها، تمهيدا لانتهاء ولاية العملية المختلطة في 31 كانون الأول/ديسـمبر 2020. ومن خلال الإحاطات والمناقشـات مع حكومة السـودان، خصـصـنا يوما لإنشاء آلية للتنسيق، قام مسؤولون فيما يخصه بزيارة للفاشر. ولا يزال التحدي صعبا.

ويحدوني الأمل في أن توفر آلية تنسيق مبسطة أساسا لمعالجة التحديات التي أشرت إليها اليوم، ولكن يجب تعزيزها من خلال العمل المسـتمر مع الحكومة على الصـعيد السـياسـي. وسـتكون أيضـا قيادة ما تبقى من موظفي الأمم المتحدة والتعاون الكامل من جانب البلدان المســـاهمة بقوات وبأفراد شـــرطة، من العناصـر الهامة في الخفض التدريجي الآمن والمنظم وتسـليم المسـؤوليات البرنامجية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والفريق القطري، والمؤسسات الحكومية.

وبالمثل، سـيكون تعاون الحكومة المسـتمر والكامل حاسـما في إنشـاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بالتوازي مع إغلاق العملية المختلطة. وجرى توظيف 30 موظفا بشـكل مؤقت للعمل في البعثة الجديدة، ونسـتمر في التعويل على حكومة السـودان من أجل البت في طلبات التأشـيرات على وجه السرعة حتى يتسنى لهم تولي مهامهم. وبالإضـافة إلى ذلك، لا يزال نقل مرافق العملية المختلطة ومعداتها لدعم إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وعمل الفريق القطري، أمرا بالغ الأهمية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للاتحاد الأفريقي، الذي كان شـــريكا لنا في هذا المســـعى. كما أشـيد أيضـا بجهود البعثة من أجل الإعداد للخفض التدريجي والإغلاق بشـكل مسـؤول وخاضـع للمسـاءلة، وذلك من أجل الحفاظ على إرث البعثة والمنظمة. وأعول على دعم المجلس في قراره المقبل.

## المرفق الرابع

## بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربرغ

[الأصل: الفرنسية]

أشكر وكلاء الأمين العام السيدة ديكارلو والسيد كهاري والسيد لاكروا على إحاطاتهم. سأركز على ثلاثة جوانب: السياق السياسي والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان وآفاق دارفور.

أولا وقبل كل شيء، ترحب بلجيكا بالتقدم الذي أحرزه السودان في عملية الانتقال الديمقراطي. فقد كان توقيع اتفاقات جوبا في 3 تشرين الأول/أكتوبر خطوة هامة. غير أن بلجيكا تدعو الأطراف إلى مواصلة التزامها من خلال الحوار البناء والتنفيذ السريع للاتفاقات التي تم التوصل إليها. وندعو المجموعات التي لا تزال متغيبة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. فهذا أمر أساسي لضمان إحلال السلام الدائم. وتمثل المحادثات غير الرسمية مع مجموعة عبد العزيز الحلو خطوة في الاتجاه الصحيح.

وترحب بلجيكا بأن اتفاق جوبا يؤيد أهمية تحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة في المرحلة الانتقالية. ونرحب بالتزام الأطراف بآليات العدالة الانتقالية، مثل لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة للجرائم المرتكبة في دارفور. ونلاحظ اعتزام السلطات السودانية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، التي ندعم عملها. ومن المسائل الحاسمة الأخرى التي يغطيها اتفاق جوبا للسلام في السودان ملكية الأراضي واستخدامها. فهذه المسائل ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحدي المتمثل في عودة النازحين وبناء السلام.

ويشكل دعم المصالحة إحدى الأولويات الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وتشجعنا الاستعدادات لبدء عمليات هذه البعثة الجديدة. ونأمل أن تتمكن بوصفها بعثة متكاملة من تطبيق نهج شامل في دعمها لعملية الانتقال السياسي.

وسيقدم الاتحاد الأوروبي كذلك دعمه السياسي للسودان في حوار سيجري في الأسابيع المقبلة. ويواصل الاتحاد الأوروبي الوفاء بالالتزامات التي قطعها في مؤتمر شركاء السودان في حزيران/يونيه الماضي، معيدا التأكيد على أن السودان شريك له أولوية طويلة الأجل. ويشهد على ذلك إعلان الأسبوع الماضي عن حزمة مساعدات إنسانية إضافية للاجئين الإثيوبيين الفارين من النزاع في تيغراي، ليصل إجمالي حجم المساعدات الإنسانية التي قدمها الاتحاد الأوروبي للسودان إلى 65,5 مليون يورو في عام 2020.

تظل الحالة الإنسانية في السودان تثير قلقا بالغا. فالنزوح الناجم عن التوترات بين القبائل يتفاقم بسبب تأثير الفيضانات الشديدة وجائحة فيروس كورونا والأمراض المعدية الأخرى. ويجب أيضا أن يؤخذ اللاجئون الإثيوبيون البالغ عددهم 000 45 لاجئ في الاعتبار. وترحب بلجيكا بعمل العاملين في مجال المعونة الإنسانية الذين قدموا مساعدات إلى 8 ملايين شخص في عام 2020. غير أننا نشعر بالهلع إزاء الانتهاكات الخطيرة المستمرة ضد الأطفال في السودان، ولا سيما جرائم القتل والاعتداء الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، من غير المقبول أن تستمر المجموعات التي وقعت على اتفاق السلام في تجنيد الأطفال. كما ندعو السلطات السودانية إلى التوقف عن استخدام المدارس والمستشفيات في عملياتها العسكرية. وفي هذا الصدد، نذكّر بإعلان المدارس الآمنة، الذي وقع عليه السودان في كانون الأول/ديسمبر 2015.

إن هذه الشواغل تتماشى مع الأولوية التي نوليها لحماية المدنيين. ومن المقرر أن يتخذ مجلس الأمن في هذا الشهر قرارا بشأن كيفية تنفيذ البعثة في دارفور لانسحابها. ونلاحظ استمرار النزاعات القبلية والنزاعات المسلحة التي يشارك فيها جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، وهو من غير الموقعين على اتفاق السلام. ونسمع عن قلق السكان إزاء احتمال مغادرة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في الوقت الذي لا يزال يقوم فيه العنصران العسكري والشرطي في البعثة بدوريات منتظمة. ونرحب بالتزام السلطات بتحمل المسؤولية عن حماية المدنيين، بما في ذلك عن طريق نشر قوة مشتركة، وبالدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من أجل تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

غير أن هذه الالتزامات الهامة ستستغرق وقتا حتى تتحقق على الأرض. ولذلك، تدعو بلجيكا إلى توخي الحذر عند مناقشة إمكانية إغلاق العملية المختلطة. فالتحدي يتمثل في شقين: ضمان انتقال سلس فيما يتعلق بحماية المدنيين من العملية المختلطة إلى السلطات السودانية وتجنب خسارة المكاسب التي تحققت خلال السنوات الطويلة لوجود العملية في دارفور.

## المرفق الخامس

## بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: الصينية]

أشكر وكلاء الأمين العام ديكارلو ولاكروا وكهاري على إحاطاتهم. وأرحب بالسفيرة باربرا وودورد، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، في منصبها الجديد وفي هذه الجلسة.

شهدت الأشهر الثلاثة الماضية تقدما هاما في عملية السلام والانتقال السياسي في السودان، كما شهدت الحفاظ على الزخم الإيجابي في مجموعة الإصلاحات التي اضطلعت بها الحكومة. ومن ناحية أخرى، لا تزال الصعوبات الاقتصادية ومرض فيروس كورونا والفيضانات الواسعة الانتشار تشكل تحديات خطيرة لإدارة البلد وحياة شعبه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام وأن يفعل المزيد لمساعدة السودان على التحرك نحو السلام والتنمية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولا، ينبغي تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا. وترحب الصين بتوقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان بين الحكومة الانتقالية في السودان والأطراف الأخرى وتشيد بإسهام جنوب السودان الهام في هذا الصدد. إن هذه خطوة رئيسية إلى الأمام في العملية الانتقالية وفرصة هامة للسودان لتحقيق سلام شامل ودائم. وتشجع الصين الأطراف الموقعة على الاتفاق على الوفاء بالتزاماتها بجدية وعلى الدفع باتجاه التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وتدعو الأطراف التي لم توقع بعد على الاتفاق إلى الانضمام إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن. وتتطلع الصين إلى أن تعمل جميع الأطراف معا لتحقيق الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في السودان. وتؤيد الصين الأمم المتحدة في تعديل إنفاق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لزيادة التمويل لأغراض بناء السلام.

ثانيا، ينبغي إعطاء الأولوية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. فالسودان يواجه حالة اقتصادية صعبة ونقصا في الوقود والسلع الأساسية الأخرى ومستوى تضخم قياسيا. وقد أدت الجائحة والفيضانات إلى تفاقم الصعوبات الحالية، حيث يواجه أكثر من خُمس السكان نقصا في الأغذية وهم بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتؤيد الصين إصلاحات الحكومة السودانية في المجالين الاقتصادي والمالي وترحب باعتماد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجموعة تدابير لتخفيف عبء الديون وتدعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لتخفيف عبء الديون على البلد وزيادة الاستثمار في السودان وتقديم المساعدة الإنسانية له ودعم تنميته الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرات في مجال الحكم. كما ندعو البلدان المعنية إلى أن ترفع بحق تدابيرها القسرية الانفرادية ضد السودان من دون إبطاء. وإذ تتحسن الحالة في السودان ودارفور تدريجيا، ينبغي للمجلس أن يستعرض على الفور الجزاءات المفروضة على السودان وأن يضع خارطة طريق لرفعها. وقد زودت الصين السودان بالعديد من شحنات الإمدادات لمكافحة الجائحة وأرسلت فرقا طبية إلى البلد. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لمساعدة البلد على تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا، يجب ضمان الانتقال من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وقد اضطلعت العملية المختلطة على مدى السنوات الـ 13 الماضية من نشرها بدور هام في تعزيز عملية السلام والحفاظ على الاستقرار في دارفور ودعم إعادة إعمار ذلك الإقليم. وكانت مثالا على تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بنجاح لحل المشاكل الأفريقية، وينبغي أن نستفيد من تلك التجربة في المستقبل. وبانتهاء ولاية العملية

المختلطة في 31 كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن نتذكر جميع موظفيها الذين أسهموا في تحسين الحالة في دارفور على مدى السنوات الـ 13 الماضية. ولديهم كل الأسباب للشعور بالارتياح إزاء إنجاز العملية المختلطة ستكون لمهمتها بنجاح.

وتتطلع الصين إلى عملية التسليم والانتقال من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وتدعو الصين الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص للسودان في أقرب وقت ممكن. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن تراعي آراء الحكومة السودانية مراعاة تامة عند أدائها لواجباتها، وأن تتصرف بصورة تتماشى تماماً مع قرارات مجلس الأمن، وأن تركز على دعم المهام الأساسية لعملية الانتقال السياسي في السودان، وأن تتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للسودان. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستجيب بفعالية لطلبات الحكومة السودانية، وأن تساعد البلد في تعزيز التنمية المستدامة، وأن تعبئ المجتمع الدولي لزيادة المساعدة.

وقد أحطنا علما بأن الفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان يقوم بصياغة إطار استراتيجي شامل لهذه البعثة ولوكالات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان. ونأمل أن تتمكن تلك الكيانات من العمل معا بشكل وثيق لزيادة الكفاءة وتجنب التعدي على اختصاصات بعضها البعض.

## المرفق السادس

### بيان من البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ونود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى وكلاء الأمين العام ديكارلو ولاكروا وكهاري على إحاطاتهم القيمة.

نرحب بتوقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان وبعرض الخطة الوطنية لحماية المدنيين، وهما عنصران حيويان للحكومة الجديدة وتدبيران هامان لاستعادة الثقة واستعادة الاستقرار. ويمثل الصكان نقطتي انطلاق لحماية المدنيين ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ولا شك في أنه إذا كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان مجهزة على النحو المناسب بالسياسات والموارد والقيادة والدعم السياسي، فإنها ستُمنح الفرصة لكي تصبح أداة أساسية لعملية الانتقال في البلد. بيد أن البعثة، من أجل الوفاء بهذه المهمة، تحتاج إلى التزام كامل وحقيقي من الحكومة السودانية.

ودعم البعثة للحكومية السودانية في حماية المدنيين أمر حيوي. ويجب أن تكون جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد أولوية ومسؤولية مشتركة. ولا نزال ندعو البعثة إلى إتاحة فرص جديدة لتوسيع نطاق النهج لحماية المدنيين العزل. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وللأسف، لا يزال العنف بين الطوائف مصدر قلق، مما يبرز هشاشة عملية الانتقال السياسي واحتمال وقوع المزيد من العنف في أعقاب انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبالإضافة إلى أن السودان يوجد في غمرة هذا التحول الهش، فإنه يواجه حالة اقتصادية متدهورة وعدم ثقة الشعب وعدم كفاية الآليات القضائية، وكل ذلك يحدث في الوقت الذي يواجه فيه البلد تفشي وباء فيروس كورونا وآثار الفيضانات التاريخية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

ووفقا لآخر التقارير، يعيش نحو 65 في المائة من السودانيين تحت مستوى الفقر، وأكثر من 9 ملايين منهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يتواصل انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن للعنف الجنسي، سواء في مخيمات المشردين داخليا أو في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، ستكون قدرات البعثة في مجال حقوق الإنسان حاسمة في دارفور. ولا يزال الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها أمراً أساسياً، وكذلك إنشاء مؤسسات قضائية لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي لا تزال قائمة في السودان. وبناء على ذلك، نرحب بالتزام الحكومة الانتقالية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، الذي تم الإعراب عنه خلال الزيارة الرفيعة المستوى التي قامت بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى السودان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وما زلنا ندعو إلى إشراك المرأة في العملية السياسية. وننضم صوتنا إلى صوت عزة حسن، منسقة المجموعة النسائية السودانية للسلام والأمن، التي قالت إن ”الثورة جاءت لتغير المفاهيم“، ولكن ”النساء والفئات الضعيفة والمهمشة الأخرى في مختلف ولايات السودان لم تحصل بعد على حقوقها على النحو المطلوب“. وإذ ننوه بالتحسينات التي طرأت على حماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، نكرر دعوتنا إلى تحقيق تمثيل للمرأة بنسبة 40 في المائة في عمليات صنع القرار.

وإلى جانب البعثة نفسها، لا يزال الانتقال السياسي في السودان هشا. وستتطلب النجاح في التصدي لهذا التحدي التزاما قويا وعملية مبتكرة لصنع للقرار. ومع تطور تلك العملية، فإن التقدم الملموس في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وإقامة العدل والحوكمة الشامل للجميع سيحدد في نهاية المطاف ما إذا كانت تطلعات الشعب السوداني ستتحقق. ولدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ليونيتامس، على عيوبها، فرصة حقيقية لكي تصبح أداة قيّمة لهذا الغرض، بدعم من المجتمع الدولي والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

## المرفق السابع

### بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أضم صوتي إلى الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا جدا بالممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة، سعادة السيدة باربارا وودوارد. وأتطلع إلى العمل معها بشأن السودان، فضلا عن المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

على الرغم من التحديات المتعددة، بما في ذلك وباء فيروس كورونا، بذل السودان جهودا كبيرة لتحقيق النجاح في تحوله التاريخي. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بكامل طاقتها في أقرب فرصة ممكنة لدعم البلد في جهوده، ولا سيما في المجالات الاستراتيجية الأربعة التي صدر بها تكليف.

أولا، من الأهمية بمكان أن يتلقى السودان الدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بغية إحراز التقدم في عملية الانتقال السياسي إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينصب التركيز على بناء المؤسسات، حيث أن المؤسسات القوية تشكل العمود الفقري للديمقراطية. ونود أن نشيد بالسودان على الخطوات الهامة التي اتخذها بالفعل، ونشجع البلد على مواصلة السير على هذا الطريق للإصلاح وبناء المؤسسات.

ثانيا، نهنئ السودان على توقيع اتفاق جوبا للسلام في 3 تشرين الأول/أكتوبر. فقد أصبح تنفيذ الاتفاق الآن أمرا أساسيا، ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في تنفيذه. وأود أيضا أن أشدد على أهمية إشراك المرأة في تلك العملية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الأطراف التي لم تنضم بعد إلى اتفاق السلام إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

ثالثا، من الأهمية بمكان أن يتلقى السودان الدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان للمساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد السودان لتناول مسألة حماية المدنيين بشكل مُباشر، ولكننا نقر أيضا ببعض القيود فيما يتعلق بمجال القدرات التي يمكن أه تقدم فيه الأمم المتحدة المساعدة.

رابعا، نظرا للضائقة الاقتصادية التي شهدها السودان في عام 2020، من الأهمية بمكان أن تضع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والمؤسسات المالية الدولية ثقلها الكامل لدعم التعافي الاقتصادي. كما نرحب بنية رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

فقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لغرض وحيد وهو دعم السودان خلال عملية انتقاله التاريخية. من المهم جدا أن يتم إيصال تلك الرسالة بوضوح ومن خلال إجراءات هادفة إلى الشعب السوداني. ونظرا للتحديات الهائلة التي يواجهها السودان، من الأهمية بمكان أن تتوفر للبعثة القدرة الكافية والموارد الملائمة وأن تكون مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها بغية تقديم الدعم في جميع المجالات التي يحتاج السودان إلى المساعدة فيها. ونكرر أيضا دعوتنا إلى تعيين الممثل الخاص للأمين العام في أقرب فرصة.

أود أن أنتقل الآن إلى موضـــوع العملية المختلطـة للاتحـاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، سيتعين على مجلس الأمن اتخاذ قرار بشأن مستقبل العملية المختلطة. وتؤيد إستونيا انسحابا مسؤولا لا يتم تسييسه بل يستند إلى الاحتياجات على أرض الواقع. ويُخشى أن يؤدي التسرع في الانسحاب إلى خسارة المكاسب الكبيرة التي حققتها العملية المختلطة على مر السنين.

وأخيرا، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للســـودان على دعمه الســـخي للاجئين الإثيوبيين الذين يفرون من القتال والعنف في منطقة تيجراي. تثبت تلك الأعمال مرة أخرى لماذا يجب علينا أن نســـتثمر في سـودان مسـتقر وقوي ومزدهر، لأنه يرد الكثير إلى المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في تقديم دعمه لتطلعات الشعب السوداني إلى تحقيق الديمقراطية والسلام والازدهار.

## المرفق الثامن

### بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة دي كارلو، والسيد لاكروا، والسيد كهاري على إحاطاتهم. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، لا تزال أولوية فرنسا هي دعم التحول الديمقراطي في السودان. وأشيد بالإرادة السياسية التي ما زالت تبديها الحكومة الانتقالية في سياق من الصعوبات المتزايدة. ويتجلى ذلك في مواصلة الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية والمالية، وكذلك في الجهود الرامية إلى البدء في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وأشير بصفة خاصة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة للدخول في مناقشات مع جميع الأطراف. وندعو الذين لا يزالون خارج عملية السلام إلى الانضمام إليها دون مزيد من التأخير.

ونرحب كذلك بجهود السودان الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب وكفالة احترام حقوق الإنسان، لا سيما من خلال التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية. ومن الأمور المشجعة للغاية التصديق المزمع على اتفاقيتين هامتين، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبالطبع يجب أن تعقب تلك التطورات إجراءات ملموسة.

ونأمل أن يتم في أقرب وقت ممكن استكمال إجراءات رفع السودان من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب. هذا في الواقع خطوة حاسمة الأهمية نحو تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح. وكما وعد الرئيس إيمانويل ماكرون، ستنظم فرنسا مؤتمرا رفيع المستوى لدعم عملية الانتقال السودانية بمجرد رفع السودان من تلك القائمة. ويمكن عقد هذا الحدث في النصف الأول من عام 2021.

يزيد عدد من التحديات من تعقيد صعوبات عملية الانتقال نفسها. وقد أضعفت الصعوبات الاقتصادية من قبول الإصلاحات، وتفاقمت الحالة الإنسانية فيما يتصل باستمرار انعدام الأمن في دارفور، وآثار جائحة مرض فيروس كورونا، وآثار الفيضانات والحالة في إثيوبيا.

وعليه، نرحب بجهود السودان لاستضافة ما يقرب من 000 50 لاجئ إثيوبي في شرق السودان. إن تعبئة المساعدة الإنسانية من جميع وكالات الأمم المتحدة وشركاء السودان الدوليين أمر ضروري للغاية. وبطبيعة الحال، ستقوم فرنسا، مع شركائها الأوروبيين والاتحاد الأوروبي، بدورها كاملا.

وفي هذا السياق - وستكون هذه نقطتي الأخيرة - تؤيد فرنسا التفعيل السريع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وتعيين ممثل خاص للأمين العام لمواصلة دعم الأمم المتحدة في الميدان. وفي دارفور، ينبغي أن يتم الانتقال من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بطريقة منظمة.

وتنوه فرنسا باستعداد السلطات السودانية الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين في دارفور، وتشجع الحكومة على مواصلة تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ومع ذلك، لا يزال المدنيون، ولا سيما النساء

والأطفال، يواجهون العنف على الأرض. كما أن اســتمرار أنشــطة بناء الســلام أمر لا غنى عنه لبناء الثقة بين السكان الذين ما زالوا يعانون من الصدمة بسبب مستوى انعدام الأمن.

وأخيرا، من الضــروري التعجيل ببناء القدرات ودعم تنفيذ عملية الســلام. وفي هذا الصــدد، فإن مشــاركة المرأة هي بطبيعة الحال مســألة رئيســية، كما ذكر العديد من المتكلمين. وتقع على عاتق مجلس الأمن مســؤولية كفالة أن يراعي انســحاب العملية المختلطة الواقع على الأرض وكل ما يواجه من تحديات، كما كان الحال دائما بالنســبة لعمليات حفظ الســلام التي يقوم بها. وفي هذا الصــدد، أود أن أشــكر الســيد لاكروا والسيد كهاري على تحديد تفاصيل الشروط الأساسية لعملية يجب على مجلس الأمن الآن أن يحددها.

## المرفق التاسع

### بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هيوسغن

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي من حيث انتهت روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. إننا نمر بمنعطف حاسم فيما يتعلق بالسودان. لا يزال من الممكن أن تخرج عملية الانتقال عن مسارها، مما يجعل من الضروري أن ننظر بجدية إلى الحالة. هناك تحديات هائلة تواجه حكومة رئيس الوزراء حمدوك. وفي هذه المرحلة، أود أن أؤكد مرة أخرى على دعم ألمانيا الكامل للحكومة. نحن نريد أن تنجح الحكومة، وسنبذل كل ما في وسعنا لجعل ذلك ممكنا.

من المحبط أن نسمع مرة أخرى عن الصعوبات التي تواجه المؤسسات الانتقالية في الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لها. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة، فإن الهيئات الانتقالية لا تفي بالتوقعات التي أعربنا عنها مرارا هنا في مجلس الأمن. وهذا أمر محبط حقاً.

نحن نعلم أن عمليات السلام لا تنجح إلا عندما يشارك فيها المزيد من النساء. مرة تلو أخرى، نشعر بالخذلان – ولكن الأهم من ذلك هو أن المجتمع المدني والنساء قد خذلا. والحالة صعبة للغاية في السودان: الفيضانات، والحصاد، ومرض فيروس كورونا، وأمراض أخرى بسبب الفيضانات و 000 50 لاجئ من منطقة تيجراي. وأثني على حكومة السودان لما تقوم به من جهود من أجل إيواء اللاجئين في ظل ظروف صعبة.

وكما لو أن ذلك ليس كافيا، فقد قرأت الإحاطة الصحفية اليومية التي قدمها المتحدث الرسمي باسم الأمين العام هذا الصباح بشأن التقرير (S/2020/1155) عن الاقتتال الداخلي للسيطرة على مناجم الذهب، والهجمات ضد القوات الحكومية و 000 27 من المشردين. الوضع صعب جداً. ولذلك، كنا قوة دافعة، مع أصدقائنا البريطانيين، في تقديم مساعدة الأمم المتحدة والسعي إلى أن تتولى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان عملها بالفعل.

ويشجعني كثيراً ما سمعته من السيدة ديكارلو والسيد لاكروا فيما يتعلق بحشد البعثة. وأعتقد أن من المهم جداً أن تتمكن البعثة منذ اليوم الأول من القيام بالعمل الذي صممناه هنا لأنه يدعم الحكومة. ومن الجيد جداً أن يكون فريقاً متكاملاً تماماً. وستدعم ألمانيا هذا الصندوق بتقديم تبرعات إضافية وموظفين إضافيين.

وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور فإنكم تذكرون، سيدي الرئيس، أنني أثرت مؤخراً مسألة أن من المهم جداً أن يتخذ المجلس قراراً بشأن الخفض التدريجي للعملية المختلطة. وقد سمعنا ذلك من مقدمي الإحاطات الثلاثة، ولا سيما السيد كهاري. وأود أن أشكره مرة أخرى على تلخيص جميع التحديات التي نواجهها في عملية التخفيض التدريجي الفوري. ولذلك يتعين علينا أن ننسق مع السلطات السودانية التي ستتولى حماية المدنيين.

قد نرى حالة تقع فيها حوادث أمنية ولن يتمكن أصحاب الخوذ الزرق لدينا من التدخل إذا لم نوفر لهم أساساً قانونياً لإكمال انسحابهم. فأي نوع من الانطباع سنتركه للسكان إذا كان أصحاب الخوذ الزرق يجلسون هناك ولا يفعلون أي شيء؟ وعلاوة على ذلك، سمعنا أن السلطات المحلية تعارض السماح بالخفض التدريجي. قبل بضعة أشهر، سمعنا تقارير عن نهب مباني الأمم المتحدة التي كان من المفترض أن تذهب

إلى المؤسسات التعليمية السودانية. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى لأنه سيشوه صورة الحكومة والأمم المتحدة ومجلس الأمن.

لذلك فإن مناشـــدتي لكم مرة أخرى، ســـيدي الرئيس، أن تنظروا بجدية إلى التزامنا بمجلس الأمن. فعلينا البتّ بشـــأن الخفض التدريجي. وعلينا أن نقرر كيفية التعاون مع الحكومة الســـودانية بأنجع طريقة ممكنة من أجل التصـــدي لجميع التحديات التي نواجهها. يروقني اقتراح الســـيد كهاري، وهو أن تكون هناك آلية تنسيق تنظر في جميع تلك المسائل. ولكن علينا أن نفوضها. علينا أن نتحمل مسؤوليتنا. فلا يمكننا أن نتخلى عن العملية المختلطة بكل بساطة.

## المرفق العاشر

### بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان دجاني

أود أن أبدأ بالترحيب بزميلتنا الجديدة، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، السفيرة باربرا وودوارد.

وسأدلي ببيان مشترك باسم البلدين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا العضوين في مجلس الأمن، أي إندونيسيا وفييت نام.

نود أولاً توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة. ويثني وفدانا على التزام حكومة السودان بتنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين. ونحن على ثقة بأن التقدم نحو تحقيق السلام والازدهار في السودان، في أعقاب اتفاق السلام التاريخي، سيُحرز بزخم أكبر.

وفي ظل هذه الخلفية، نود أن نبرز ثلاث نقاط هامة:

الأولى هي التعاون المستمر مع المنطقة. ونحن، بوصفنا أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نؤمن إيماناً راسخاً بفضيلة التعاون الإقليمي لدعم بناء السلام. وننوه بدور حكومة جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في المرحلة الانتقالية في السودان وندعو إلى مواصلة هذا التعاون في السودان بعد إنهاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونشدد على أن الانتقال السلس إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة وحكومة السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت من أجل تحقيق السلام والتنمية في السودان في الأجل الطويل.

وتنطوي النقطة الثانية على تحسين الحالة الأمنية والاقتصادية. وإننا نكرر ملاحظة الأمين العام بأن السلام في السودان لن يكتمل إلا بعد انتهاء جميع النزاعات. ويساورنا القلق إزاء استمرار العنف القبلي والاضطرابات المدنية في أجزاء عديدة من البلد، وكذلك إزاء الحادث الذي وقع بين المحتجين ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة في الفاشر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر.

يجب أن يشعر جميع السودانيين باتفاق السلام. ولكي يشعروا بالثقة في المرحلة الانتقالية، عليهم أن يشعروا بالأمان وأن ينتهي كل العنف. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون بين الحكومة السودانية والعملية المختلطة، بما في ذلك من خلال الدوريات المشتركة التي تقوم بها العملية المختلطة وقوة الشرطة السودانية. ونتطلع إلى مواصلة تلك الممارسة إلى أن تنتهي ولاية العملية المختلطة.

ومن المهم أن تستمر روح التعاون هذه مع البعثة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لدعم التنمية الاقتصادية في البلد، الذي يواجه تحديات خطيرة بسبب جائحة فيروس كورونا والفيضانات الشديدة وغيرها من الكوارث الطبيعية. وتواجه الحكومة عجزاً في الميزانية يبلغ حوالي 250 مليون دولار شهرياً. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة تيسير حصول السودان على المساعدة المالية الدولية والاستثمار وتخفيف عبء الديون.

وتتعلق النقطة الثالثة بضمان الدعم الكامل لكل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونرحب

بالاجتماع الثلاثي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان. وهذا دليل على التزام حكومة السودان بضمان الخفض السلس للعملية المختلطة والانتقال إلى البعثة.

وتؤكد إندونيسيا وفييت نام، بوصفهما من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العملية المختلطة وغيرها من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أهمية ضمان سلامة وأمن ورفاه جميع حفظة السلام خلال عملية التصفية. وينبغي أيضاً تقديم نفس الدعم إلى البعثة لضمان التنفيذ الكامل لولايتها. كما نود أن نؤكد على أهمية تعيين ممثل خاص للأمين العام في السودان وفقاً للقرار 2524 (2020).

وفي الختام، يؤكد وفدانا مرة أخرى التزامنا الثابت بدعم السودان في انتقاله إلى السلام والأمن والازدهار الدائمين.

## المرفق الحادي عشر

### بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

يشـــرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضـــاء في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 3+1).

تشكر مجموعة 3+1 الأمين العام على تقاريره عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المســاعدة خلال الفترة الانتقالية في الســودان (S/2020/1155) وعلى الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والوجود اللاحق لها (S/2020/1115).

ونود أيضاً أن نشكر السيد جون – بيير لاكروا والسيدة روزماري ديكارلو والسيد أتول كهاري على إحاطاتهم وجهودهم لدعم عملية السلام الجارية في السودان.

يركز بياننا على ثلاث نقاط رئيسـية – الحالة السـياسـية والأمنية؛ والحالة الاجتماعية والاقتصـادية والإنسانية؛ ومسألة تنسيق عملية الانتقال إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بعد تخفيض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السـياسـية والأمنية، ترحب مجموعة 3+1 بالمبادرات التي أدت إلى توقيع اتفاق جوبا للسـلام في السودان في 3 تشرين الأول/أكتوبر. ورغم التحديات المتبقية، فإن توقيع الاتفاق يدل على استعداد أطراف النزاع للسعي إلى تحقيق سلام دائم في السودان تحت رعاية الحكومة الانتقالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو جميع الموقعين والشــركاء في الســودان إلى الوفاء بالتزاماتهم بكفالة التنفيذ الفعال والكفؤ للاتفاق، الذي يشــمل إحراز تقدم بشــأن مســائل من قبيل المســاواة بين الجنســين وحماية حقوق الإنســان وسيادة القانون.

وتتطلب عملية بناء الســلام الجارية من جميع الأطراف الالتزام بالاتفاق والعمل بنشــاط لتوضــيح ومعالجة جميع المسائل المعلقة. ومن شأن ذلك أن ييسر تعبئة الصندوق الاستئماني الذي يدمج بين الأبعاد الاستراتيجية والتقنية والتخطيطية للأنشطة الداعمة لعملية بناء السلام.

ونثني على تعاون الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك بالدور القيادي الذي تضطلع به الهيئات دون الإقليميـة والبلـدان المجـاورة، أي الهيئـة الحكوميـة الـدوليـة المعنيـة بـالتنميـة وجنوب الســـودان، في عملية السلام.

وبالإضــافة إلى ذلك، فإن تصــاعد العنف القبلي، فضــلا عن الاشــتباكات بين القوات الحكومية وبعض الجماعات المسلحة التي لا تزال خارج الاتفاق، يشهد على ضرورة مواصلة الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما الفقر والبطالة. وفي هذا الصدد، ندعو عبد الواحد نور إلى الانضمام إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن من أجل إتاحة فرصة لتحقيق السلام الشامل والجامع في السودان.

وعلى الصـعيد الاجتماعي الاقتصـادي والإنسـاني، ترحب مجموعة 3+1 بالإصـلاحات الاقتصـادية والمالية التي تم الاضــطلاع بها، على الرغم من الصــعوبات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا. وندعو حكومة السـودان وشـركاءها إلى الاسـتفادة من نتائج المؤتمر الاقتصـادي القومي الذي عُقد في الخرطوم في

الفترة من 26 إلى 28 أيلول/سبتمبر. ويسرني أن أشير إلى أن قرار الولايات المتحدة برفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب سيعزز، كما أكدنا دائما، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسودان من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية.

إن مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية في السودان الأزمة الاقتصادية؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ والآثار السلبية لتغير المناخ، كما يتضح من أسوأ فيضانات تجتاح البلد منذ عام 1988؛ والأوبئة؛ والعنف بين القبائل؛ والتشريد المطول للسكان؛ وتدفق اللاجئين من الدول المجاورة. وتتطلب الحالة الراهنة، التي تؤثر على ما يزيد قليلا على 9,6 ملايين شخص، منا أن نبرهن على مسؤوليتنا وتضامننا مع السودان بغية التخفيف من أثر الحالة الإنسانية على عملية بناء السلام الجارية. كما أنها توضح، مرة أخرى، الترابط بين الأمن والتنمية.

وفيما يتعلق بالتنسيق بين إنشاء البعثة المتكاملة والخفض التدريجي للعملية المختلطة، تثني مجموعة 3+1 على حكومة السودان الانتقالية لتعاونها مع فريق التخطيط التابع للبعثة ودعمها له في تيسير عملية انتقال منسقة بين البعثتين.

ونعتقد أن الحالة على أرض الواقع والترتيبات التي وضعتها الحكومة الانتقالية لضمان الاستقرار وحماية السكان والممتلكات في دارفور تتطلبان من العملية المختلطة أن تبدأ عملية الخفض التدريجي وتسليم المسؤولية إلى البعثة المتكاملة اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر، وفقا للقرار 2525 (2020).

في الختام، تجدر الإشارة إلى أن الاعتراف الوارد في اتفاق جوبا للسلام في السودان بشواغل من قبيل التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وتنفيذ الحكومة لخطة وطنية لحماية المدنيين، يبعث الأمل في عملية انتقال منسقة بين البعثتين. وفي هذا الصدد، ندعو جميع شركاء السودان إلى الانضمام إلى البلد في كفالة عملية انتقال ناجحة من خلال تنظيم انتخابات ديمقراطية.

## المرفق الثاني عشر

### بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

[الأصل: بالروسية]

في البداية، أود أن أرحب بالممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السفيرة باربرا وودورد. ونتطلع إلى تعاون مثمر معها في مجلس الأمن، بما في ذلك بشـأن مسـألة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

ونشكر وكلاء الأمين العام – السيدة ديكارلو والسيد لاكروا والسيد كهاري – على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات.

إننا نوافق على أن اتفاق جوبا للسلام في السودان الموقع في 3 تشرين الأول/أكتوبر يتيح فرصة فريدة لضمان تحقيق الاستقرار في البلد على المدى الطويل والانتقال إلى التنمية التدريجية. ومما يثلج صدرنا أن نرى أن السلطات السودانية مستعدة للتصدي مباشرة للقضايا التي تشكل الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك في دارفور. ويشهد على ذلك التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الاتفاق خلال الشهرين الماضيين.

ونود أن نذكّر بأن نجاح عملية التفاوض يعزى إلى حد كبير إلى جهود الوساطة التي بذلها جنوب السودان، بما في ذلك الجهود الشخصية للرئيس سلفا كير ميارديت. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون للتقدم المحرز نحو إقامة علاقات حسن جوار ودية بين البلدين أثر إيجابي على منطقة شرق أفريقيا بأسرها، مما يثبت مرة أخرى فعالية صيغة "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية".

يتصدى السودان لتحديات معقدة، أدت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقمها. ويجب اتخاذ تدابير حاسمة من أجل إنعاش الاقتصاد وتنفيذ مبادرات بناء السلام. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تصل البعثة المتكاملة إلى العمل بكامل طاقتها بأسرع ما يمكن. وتتوقع الخرطوم من المجتمع العالمي أن يقدم كل الدعم والمساعدة المطلوبة في الوقت المناسب.

درسنا بعناية تحليل الحالة في دارفور الوارد في التقرير المشترك الأخير للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (انظر S/2020/1155). ونوافق على التوصية بإنهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في 31 كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أنه يجب إعطاء الأولوية لآراء السلطات السودانية عند معالجة معايير انسحاب حفظة السلام وفي وضع الترتيبات اللازمة لعمل البعثة المتكاملة.

لم تشهد الحالة في دارفور أي تحولات سلبية ذات شأن. ولم تغير الاشتباكات بين القبائل في بعض الولايات المشهد العام. ومرة أخرى، تشير استجابة السلطات السريعة والمنسقة جيدا لجميع هذه الحوادث، فضلا عن الاستراتيجية الوطنية لحماية المدنيين الجاري تنفيذها حاليا، إلى عزم الخرطوم الجاد على اتباع نهج شامل لتحقيق الاستقرار.

لقد نجحت العملية المختلطة في الوفاء بجميع المهام الموكلة إليها. وحان الوقت للتركيز على الانتعاش الاقتصادي للمنطقة، الذي يشكل الهدف الرئيسي للدعم الذي ستقدمه البعثة المتكاملة. ونأمل أيضا أن يتم قريبا وضع الصيغة النهائية للطرائق الخاصة بنقل الأصول وقدرات الدعم من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة.

ونرى أن من المناســب تماما التذكير بأن عبد الواحد نور، المســؤول عن اســتعداء جيش تحرير السودان في منطقة جبل مرة، لا يزال هو المخرب الرئيسي لعملية السلام. فقد رفض الانضمام إلى الاتفاق والدخول في حوار مع الخرطوم. ونكرر دعوتنا أولئك الذين يملكون أي تأثير على ذلك الشــخص الذي يبدو أنه مخرب عنيد إلى ممارسة الضغط اللازم عليه.

## المرفق الثالث عشر

## بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أود أن أشكر وكلاء الأمين العام ديكارلو ولاكروا وكهاري على إحاطاتهم.

وأود أن أبدأ بالإشادة بالتزام حكومة السودان التي يقودها مدنيون بمواصلة إحراز تقدم محمود نحو تحقيق هدفها المتمثل في أن يصبح السودان دولة ديمقراطية بالكامل.

لقد نفذ رئيس الوزراء حمدوك وحكومته عددا من الإصلاحات الحاسمة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى إلغاء الدعم على الوقود والتقدم المحرز نحو التصديق على المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. ونحث حكومة السودان على مواصلة السير على هذا الطريق بتنفيذ جميع الإصلاحات الاقتصادية الضرورية وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية.

وتشيد المملكة المتحدة أيضا بتوقيع اتفاق جوبا للسلام في السودان في 3 تشرين الأول/أكتوبر. فهذا الاتفاق دليل واضح على أولويات السودان الجديد. ونحث جميع أصحاب المصلحة على دعم هذا الوعد بالسلام من خلال التنفيذ السريع والكامل للاتفاق. ونحيط علما بالطلبات الواردة في الاتفاق للحصول على دعم الأمم المتحدة وندعو إلى المزيد من المشاركة بين الحكومة والأمم المتحدة في هذا الصدد.

وبينما اتخذت خطوات هامة للتغلب على العديد من التحديات، كما سمعنا، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فقد استمرت الحالة الاقتصادية، التي تفاقمت بسبب مرض فيروس كورونا، في التدهور. وتتزايد الاحتياجات الإنسانية وأعمال العنف في مناطق النزاعات.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية – الاقتصادية، ترحب المملكة المتحدة بدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لجهود الحكومة الرامية إلى التخفيف من وطأة الحالة الاقتصادية المتردية. فمن شأن دعم البنك الدولي لبرنامج دعم الأسرة في السودان أن يساعد على التخفيف من الأثر السلبي لبعض الإصلاحات الاقتصادية. إننا نؤدي دورنا، بوصفنا أكبر مانح ثنائي للبرنامج، بالتعهد بمبلغ 105 ملايين دولار.

وإذ أنتقل إلى الحالة الأمنية، ترحب المملكة المتحدة بالتزام الحكومة بالوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود. غير أنه لا يمكننا أن نتجاهل التحديات الأمنية الكبيرة التي لا تزال قائمة. فلا تزال أعمال العنف بين القبائل مستمرة، فضلا عن الاشتباكات المتقطعة بين جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد والقوات الحكومية. ونكرر دعوة الأمين العام إلى حكومة السودان للإسراع في استعداداتها لحماية المدنيين بما يتماشى مع استراتيجيتها الوطنية لحماية المدنيين.

وإذ تستعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للانسحاب، نحث الحكومة على إنشاء مؤسسات لسيادة القانون أكثر استجابة وتمثيلا من أجل بناء الثقة مع السكان المحليين وضمان الاستقرار في مناطق النزاع.

لقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لدعم عملية الانتقال في السودان. ويحول تأخّر تعيين ممثل خاص للأمين العام لقيادة البعثة المتكاملة دون تقديم

هذا الدعم. ونحث الأمانة العامة على إنهاء عملية التعيين ومواصلة العمل مع حكومة السودان للتعجيل بالتفعيل الكامل للبعثة المتكاملة في جميع أنحاء السودان.

وأثني على الدعم المتواصل الذي تقدمه العملية المختلطة إلى حكومة السودان، ولا سيما في مجالي بناء السلام وبناء القدرات.

وندعو الأمم المتحدة إلى كفالة أن يكون الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة مسؤولا ومرتبا ومستداما، بالعمل مع حكومة السودان والفريق القطري. وأود أن أكرر الإعراب، في هذا الصدد، عن توقع المجلس بأن تكون البعثة المتكاملة وفريقها القطري المتكامل المستفيدين الرئيسيين من أصول العملية المختلطة.

وأود أن أعلّق بإيجاز على أثر النزاع في تيجراي، إثيوبيا، على السودان. إننا نشيد بالتزام السودان بإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين الفارين من أعمال العنف في تيجراي. إن التمويل الذي تقدمه المملكة المتحدة يساعد اللاجئين الجدد من إثيوبيا بالفعل على تلقي المساعدة الطارئة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد. ونشجع الدول الأعضاء على دعم الأمم المتحدة في مساعدة السودان على الاستجابة لهذه الاحتياجات المتزايدة.

أخيرا، وإذ أن هذه هي آخر جلسة بشأن السودان قبل انتهاء فترة عضوية ألمانيا في مجلس الأمن، أود أن أعرب عن شكرنا لها على مشاركتها الممتازة في القيام بالصياغة خلال العامين الماضيين. فالتزام ألمانيا بالسلام والاستقرار لا يتزعزع، ونتطلع إلى مواصلة شراكتنا الوثيقة لدعم السودان.

## المرفق الرابع عشر

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أرحب بالسفيرة باربرا وودورد في المجلس. إنني مسرورة للغاية لأنني سأتمكن من قضاء بضعة أسابيع على الأقل معها وأرحب بها. ونحن سعداء جدا لوجودها هنا ونتطلع إلى العمل جنبا إلى جنب معها. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لاكروا كثيرا على ملاحظاتهما اليوم.

لقد اجتمعنا قبل ثلاثة أشهر لمناقشة آخر التطورات في السودان ودور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وكانت الحكومة الانتقالية السودانية وجماعات المعارضة قد وقعت لتوها في ذلك الوقت اتفاق جوبا الطموح للسلام في السودان. وقد أرسى ذلك الاتفاق الأساس للسلام والعدالة والاستقرار على المدى الطويل لأولئك الذين عانوا لفترة طويلة جدا من الفظائع ودورات من العنف والفظائع.

وكما قلنا آنذاك، فقد أثلج صدر الولايات المتحدة استعداد أطراف هذا الاتفاق للمجيء إلى طاولة المفاوضات بروح من حسن النية لمعالجة الأسباب القديمة لعدم الاستقرار والنزاع في السودان.

ولكن ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة على الأرض. وكما يوضح الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/1155)، فإن الزيادات الحادة في الاضطرابات المدنية وانعدام الأمن في دارفور والاشتباكات العرقية والقبلية المستمرة في شرق السودان تشير إلى مسار صعب للمضي قدما. وقد يؤدي عدم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع إلى تقويض اتفاق جوبا وعكس مسار التقدم الذي أحرز مؤخرا.

ومن الخطوات التي جاءت في الاتجاه الصحيح خطة الحكومة السودانية الوطنية لحماية المدنيين. ويشجع الولايات المتحدة بوجه خاص الخطوط العريضة للخطة لوضع نظام للإنذار المبكر وابتكار مسارات محددة للرحل. غير أننا ندرك القيود التي تواجهها الحكومة الانتقالية في محاولة تنفيذ الخطة. وإذ يمضي السودان قدما، نحث الحكومة الانتقالية على المشاركة في التواصل القوي وتبادل المعلومات بشفافية وإجراء المشاورات مع المجتمعات المتضررة.

فيمكن للبعثة المتكاملة أن تؤدي، على وجه الخصوص، دوراً قيّماً في دعم جهود حماية المدنيين والمساعدة في عملية الانتقال السياسي وعمليات السلام. غير أن البعثة لا تستطيع أن تضطلع بولايتها حقا إذا كانت تفتقر إلى القيادة. إننا نحث على تعيين ممثل خاص للبدء في قيادة البعثة المتكاملة في أقرب وقت ممكن. فاستمرارها ستة أشهر من دون قيادة فترة أطول مما ينبغي، لا سيما بالنظر إلى الاحتياجات على الأرض.

ومع الخروج المرتقب للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من السودان، من الأهمية بمكان أن يتم تخفيضها بطريقة مسؤولة وأن تتم عملية انتقال سلس إلى البعثة السياسية الخاصة الجديدة. فهناك مسؤوليات رئيسية للعملية المختلطة ينبغي أن تستمر في ظل البعثة المتكاملة وتقع ضمن ولايتها، بما في ذلك تدريب الشرطة تدريبا فعالا ودعم سيادة القانون وغير ذلك من المسائل المدرجة في اتفاق جوبا.

وتلتزم الولايات المتحدة بدعم الحكومة الانتقالية. ونتوقع أن يتم رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب قريبا جدا، استنادا إلى شهادة الرئيس بأن السودان قد استوفى المعايير القانونية اللازمة.

ونحن على ثقة بأن هذا التطور سيبشر بمرحلة جديدة في العلاقة بين السودان والولايات المتحدة ويفتح فرصا جديدة وموسعة في علاقة السودان بالمجتمع الدولي.

وأخيرا، نشيد بالشعب السوداني على سخائه في الترحيب بجيرانه الإثيوبيين. إنه أمر مثلج الصدور ومطمئن جدا أن نرى الشعب الذي يواجه تحديات كبيرة أصلا هو نفسه يتبنى مواقف إنسانية ويقتسم ما لديه.